



خلاصات وتوصيات

المؤتمر الوطني حول حقوق اللاجئين من سوريا،

من بينهم المجموعات الأكثر تهميشاً

21 آذار 2014

فندق روتانا أرجان، الروشة، بيروت

المركز اللبناني لحقوق الإنسان (CLDH)

علم وخبير 218 / 2008 #

الدورة - بيروت - لبنان - بناية باخوس - الطابق السابع

Tel / Fax: (+961) 1 24 00 23

فهرس

مناقشة الأفكار المسبقة بخصوص اللاجئين من سوريا

- الهاجس الاول: هل يتسبب اللاجئون من سوريا بزعة الديموغرافيا في لبنان؟

- الهاجس الثاني: هل اللاجئون من سوريا هم سبب ازدياد الجريمة؟

مناقشة الصعوبات التي يواجهها اللاجئون والمجتمعات المضيفة

I صعوبات عامة يواجهها اللاجئون من سوريا (سوريون وفلسطينيون)

- التمييز

- حرية التنقل

- الحصول على الحقوق الأساسية

- مشاكل الحماية

II صعوبات خاصة تواجهها المجموعات الضعيفة

- لاجئون فلسطينيون من سوريا

- المثليين والمتحولون جنسياً (LGBT)

- ضحايا العنف الجنسي والتمييز الجندي (SGBV)

- نشطاء (صحفيون، مدافعون عن حقوق الانسان)

توصيات

متحدثون في المؤتمر

ممثلو الدولة

ممثلو الوكالات الدولية

ممثلو المنظمات الاجنبية

ممثلو المنظمات المحلية في لبنان

مناقشة الأفكار المسبقة بخصوص اللاجئين من سوريا

شكلت هذه الندوة فرصة للقاء بين مسؤولين لبنانيين، وناشطين من المجتمع المدني المحليين، وممثلين عن المؤسسات الدولية بهدف مشاركة رؤيتهم للأزمة الانسانية الراهنة التي يمر بها المجتمع اللبناني نتيجة الصعوبات المترافقة مع لجوء اعداد كبيرة من سوريا إلى لبنان .

إن بعض الافكار التي تكونت حول اللاجئين من سوريا والتي يتم تداولها في المجتمع اللبناني المضيف، يجب أولاً مناقشتها ودحضها من خلال الوقائع حتى يمكننا الذهاب أبعد من ذلك في المناقشة حول الصعوبات التي يواجهها فعلياً اللاجئون والمجتمع المضيف.

المحور الأول شهد نقاشات محتدمة حول هذه الأفكار المطروحة التي يتم تداولها في أغلب الاوقات في الخطابات السياسية، ولكن أيضاً في المجتمع المدني نفسه.

الهاجس الاول: هل يتسبب اللاجئون من سوريا بزعة الديموغرافيا في لبنان؟

اليوم، يشكّل السوريون 20% من الشعب اللبناني، بعض الاشخاص في لبنان قلقون من جزاء هذا الوضع مما سيؤدي الى زعزعة الاستقرار في البلد على المستوى الديموغرافي. بالفعل، وحيث أن النظام السياسي في لبنان طائفي، تعتبر الطبقة السياسية أحياناً أن تدفق اللاجئين من سوريا، الذين غالبيتهم من المسلمين السنة، خطر على البلد.

هذه الفكرة التي تكونت بأن اللاجئين من سوريا يريدون "احتلال" لبنان والاقامة فيه بشكل نهائي - خوف تفاقم في النفوس بسبب تاريخ احتلال لبنان من قبل سوريا - ومن خلال النقاشات تم دحض هذه الفكرة بناءً على واقعة مهمة.

أكد المشاركون على واقعة مفادها أن اللاجئين من سوريا هم متعلقون بقوة ببلدهم ومصممون بشدة للعودة اليه حال انتهاء الازمة.

الهاجس الثاني: هل اللاجئون من سوريا هم سبب ازدياد الجريمة؟

هناك أفكار مسبقة ومنتشرة مفادها أن السوريين يرفعون من مستوى الاجرام في لبنان وهم مسؤولون عن أعمال السرقة والسلب والخطف، وكثير غيرها من الجنح المرتكبة في البلد.

ارتفع عدد السجناء في لبنان بشكل غير مسبوق ووصل الى حوالي (15500¹) سجين. حيث أن 24.5% منهم من الجنسية السورية. في 2010، كان عدد السوريين المقيمين في لبنان يقدر ب 200.000 (أي ما يقارب 4.7% من عدد السكان)، ونسبة السجناء من التابعة السورية يقدر ب 8.6%. إن ازدياد العدد الإجمالي للسجناء مرده الى سبب محض ديموغرافي، أو ببساطة: مع تزايد عدد المقيمين في لبنان، تزايد عدد السجناء فيه.

¹ رقم أعطي من قبل وزارة العدل بتاريخ 2014/3/12.

لفهم المسألة بشكل أوضح، ومعالجة مشكلة الإجرام بالطريقة الصحيحة، فمن الضروري إجراء المزيد من البحوث حول
وتيرة وطبيعة الجرح المرتكبة.

مناقشة الصعوبات التي يواجهها اللاجئون والمجتمعات المضيفة

إن الغنى الذي تميزت به الحوارات سمحت لاحقاً بمناقشة عدد كبير من الصعوبات التي يواجهها اللاجئون القادمون من سوريا والمجتمع المضيف:

1. صعوبات عامة يواجهها اللاجئون من سوريا (سوريون وفلسطينيون)

- التمييز

تمت إثارة العديد من الأمثلة على ممارسات عنصرية مباشرة تجاه اللاجئين: فاللاجئون يجربون على الانتظار طويلاً للحصول على بعض الخدمات حصراً لأنهم أجنب، أهالي التلامذة اللبنانيين يبدلون مدارس أولادهم لأنهم لا يرغبون لهم بالإنخراط مع التلامذة السوريون الجدد المسجلين في المدرسة ، بلدية برج حمود طردت مؤخراً سكان سوريين يعيشون في المدينة منذ 10 الى 15 سنة. كذلك بعض المشاركون في الندوة يعتبرون ان اللاجئين "هم ضيوف يستغلون استضافتهم"، و"يمكنهم البقاء في سوريا في مناطق آمنة"، و هم مسؤولون عن "انتشار الأمراض"، واستخدام المرافق التي من المفترض ان يكون اللبناني هو المستفيد الأول منها".

غالبية المشاركون يجمعون على أن لبنان تمارس فيه العنصرية، وأعطوا مثلاً على ذلك معاملة عاملات المنازل المهاجرات .

نقطة أخرى مهمة أثرت مفادها أن ظاهرة التمييز تجاه هذه الشريحة من اللاجئين الوافدين من سوريا، مبنية بشكل أساسي على معايير اقتصادية: يجري التمييز تجاههم لكونهم يعتبرون ثقلاً وليس قيمة مضافة في بلد يواجه مشكلات وتحديات على المستوى الاقتصادي ويعاني من مشكلة جدية في ارتفاع معدلات البطالة. بالإضافة الى أن المناطق اللبنانية الأكثر فقراً هي التي تستقبل غالبية اللاجئين. كذلك أثير أن بعض أرباب العمل اللبنانيين يصرفون عمالهم الاعتياديين من أجل استخدام لاجئين بأجر أكثر انخفاضاً.

بهدف وضع حد للتمييز، يقوم المعنيون بشؤون اللاجئين باستنباط الحلول، مثلاً تقديم العون لهم وللمجتمع المضيف على حدّ سواء بشكل يرضي الطرفين ويساعد على تعزيز الانصهار الاجتماعي. وينبغي مناقشة مسألة مواجهة هذه المشكلة من خلال تحسين الرقابة الحكومية لضمان أرباب العمل احترام قانون العمل اللبناني

- حرية التنقل

تم التباحث بموضوع حرية التنقل على المستويين الدولي والوطني.

على المستوى الدولي (حركة تنقل السكان بين سوريا ولبنان)، يتم احترام حرية التنقل بالنسبة للسوريين، ولكن تجري اعاققتها جدياً بالنسبة لفلسطينيين سوريا (أنظر: اللاجئون الفلسطينيون من سوريا).

في لبنان، حرية التنقل منتهكة من خلال منع التجول المفروض على اللاجئين السوريين من قبل بعض البلديات التي تمنعهم من التجول بحرية خلال الليل. هذه الاجراءات تم حظرها من قبل وزير الداخلية الذي اعتبر أن الظروف الاستثنائية فقط هي التي تسمح

بفرض منع تجول. إلا أن البلديات دافعت عن ممارساتها من خلال القول أن الامر ليس منع تجول، بل هي اجراءات أمنية محلية مخولة اتخاذها.

ما زالت تشكل هذه الانتهاكات لحرية التنقل مصدر قلق واهتمام بالغين بالنسبة لمنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية.

- الحصول على الحقوق الأساسية

ما زالت الخدمات الممنوحة للاجئين لا تغطي مجمل الاراضي اللبنانية، وهي بالتالي لا تطل كافة السكان اللاجئين. وان الأكثر عرضة هم المجموعات الأكثر ضعفاً بين اللاجئين .

تم التطرق خلال الندوة الى عدداً من الحاجات الأساسية التي يتم تأمينها بشكل ناقص مثل الحصول على الماء والغذاء والعناية الصحية والسكن والتعليم .

على سبيل المثال، لا يتم تسجيل عدداً كبيراً من الاطفال السوريين في المدارس ، والعديد من العائلات تجد نفسها بدون مأوى أو مضطرة بشكل دائم الى تبديل أماكن سكنها لعدم قدرتها على دفع كلفة السكن التي ارتفعت بشكل لافت منذ بداية الأزمة. في نفس الوقت، يعاني المجتمع اللبناني المضيف من هذه الزيادة في تكاليف الحياة، وأحياناً يُتهم اللاجئون "بالتسبب بفقدان بعض الفرص"، منها فرص السكن" أو "بالتسبب بزيادة الضغط على البنى التحتية".

كذلك أشار المشاركون الى أن الخدمات التي تقدّم للاجئين تتسم أحياناً بسوء التنظيم. مثلاً، إن عدداً كبيراً من الخطوط الساخنة المزعوم وضعها في خدمة اللاجئين هي لا تعمل فعلياً. كذلك، إن الحصول على الرعاية الصحية في المستشفيات يتأثر أحياناً بسوء التنسيق بين مختلف الجهات المعنية.

إن كافة المشاركين في الندوة (منظمات غير حكومية، وكالات، ممثلو الدولة) توافقوا على أن القضية الأساسية التي تؤثر على الحقوق الأساسية للاجئين هو النقص في التمويل الدولي الضروري لمواجهة هذه الأزمة.

ملاحظات: إحدى المواضيع التي تطل تحرير مصادر التمويل يمكن أن يكون غياب الموقف الموحد للحكومة اللبنانية حول موضوع اللاجئين. تستمر الحكومة بتوصيفهم ب "الاشخاص النازحين" (كما لو أن هذه المجموعة نزحت داخلياً في لبنان) تحاشياً للاعتراف بانهم فعلياً "لاجئين"، مع كافة الحقوق المرتبطة بهذا التوصيف. من جهة أخرى، لم تقم الحكومة بتعريف حاجات لبنان تجاه هؤلاء بشكل واضح. بعض رجال السياسة هم مع فكرة إقامة مخيمات، البعض الآخر ضد ذلك، والبعض يوصي حتى بطرد اللاجئين الى مناطق آمنة داخل الاراضي السورية. ختاماً، إن مستوى الفساد في لبنان يمكن أن يعيق التمويل من المجتمع الدولي.

- مشاكل الحماية

لم يصادق لبنان على إتفاقية جنيف للعام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولاتها. إن اللاجئين القادمين الى لبنان من كافة الدول يمكنهم أن يسجلوا أنفسهم لدى المفوضية السامية للاجئين، لكن ذلك لا يعطيهم أي وضع قانونية في لبنان. من جهة أخرى، منذ العام 2003، لم يتم توقيع أي مذكرة تفاهم بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسلطات اللبنانية من شأنها أن تشكل اساساً لحل المشاكل القانونية للاجئين.

هذا الغياب للاطار القانوني يضع اللاجئين أمام خطر التوقيف التعسفي والطرده في كل مرة يكونون فيها عاجزين عن الحصول على أوراق إقامة في لبنان. حتى آب 2012، كانت تحصل عمليات طرد لاجئين قادمين من سوريا من دون مستندات مناسبة، مما ينتهك المادة الثالثة من اتفاقية مناهضة التعذيب الموقعة والمصادق عليها من الدولة اللبنانية. ومنذ ذلك، لم تتم الاشارة الى حصول أية حالة طرد جديدة. بالرغم من ذلك، إن الأطراف المهتمة باللاجئين استمروا بالدلالة على حالات توقيف واحتجاز تعسفي للاجئين فقط على اساس واقعهم غير القانوني في لبنان.

حديثاً، ظهرت مشكلة جديدة: تفرض المديرية العامة للأمن العام على كل لاجئ سوري يتجاوز عمره الـ 15 سنة ان يدفع \$200 حتى يتمكن من تجديد أوراق اقامته في لبنان، علماً أن كثيراً من اللاجئين لا يمكنهم دفع هذا المبلغ، مما يضع أكثر فأكثر العديد منهم في وضعية غير قانونية.

نقطة أخرى تمت اثارها خلال الندوة هي أن غالبية اللاجئين يحرمون بعد توقيفهم لأي سبب كان من أية وضعية قانونية في لبنان وهم رسمياً ملزمون بمغادرة الاراضي اللبنانية حتى ولو لم يكن لديهم أي مكان يلجأون اليه. وبالرغم من أنه لا يتم حالياً تنفيذ قرارات الترحيل ، إلا أن هذه القرارات تتسبب بوضع المزيد والمزيد من الناس في وضع غير قانوني.

ختاماً، أثبتت، من قبل المشاركين، مشكلة تسجيل الولادات والزيجات. في الواقع، بعض مأموري الاحوال الشخصية يرفضون تسجيل الولادات والزيجات بسبب عدم تمكّن اللاجئين من توفير الوثائق الكافية. إن تحقيقاً أُجري حديثاً أشارت اليه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بيّين أن 25% من الولادات الحديثة من السوريين المولودين في لبنان لم يتم تسجيلهم عند الولادة، بما يخالف المعايير الدولية التي ترعى معاملة اللاجئين².

إن الانتهاكات الخطيرة في إطار حماية اللاجئين القادمين من سوريا تبقى موضع إهتمام الجمعيات الانسانية وجمعيات حقوق الإنسان.

² <http://www.unhcr.org/3e37e5ba7.pdf>

II . صعوبات خاصة تواجهها المجموعات الضعيفة

ملاحظة: إن الصعوبات المشار إليها ادناه تُضاف الى كافة المشاكل التي تظال مجموع اللاجئين والمشار إليها لاحقاً.

لاجئون فلسطينيون من سوريا

إن الاهتمامات الاساسية التي خُصِّصَت للاجئين الفلسطينيين من سوريا تعتبر كالتالي:

أ- اللاجئين الفلسطينيين من سوريا هم بحاجة الى الكثير من المستندات والى الاذن من جهاز خاص من الامن السوري في دمشق للتمكن من الوصول الى لبنان. العديد من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا لديهم مشاكل في الوصول الى هذا الفرع الأمني، في حال ان آخرين يخافون من الذهاب اليه بسبب نشاطاتهم السياسية. وكذلك هم يشيرون الى مشاكل في تجديد إقاماتهم.

ب- النقص في التمويل الطارئ المتوفر في الاونروا الذي يسمح للوكالة بمواجهة الازمة. بنتيجة ذلك، يعيش اللاجئون الفلسطينيون من سوريا في فقر مدقع.

ت- ظروف العيش الصعبة والقوانين التمييزية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تطبق كذلك على اللاجئين الفلسطينيين من سوريا.

المثليون والمتحولون جنسياً *LGBTs*

يمكن اعتبار المشاكل الأساسية الخاصة بالأشخاص المثليين والمتحولين جنسياً من سوريا كالتالي:

أ- عادة لا يتلقون في لبنان سوى المساعدة المخصصة للرجال العاذبين، ولكن يسهل رصدتهم في لبنان (بلد يمنع المثلية) وفي الكثير من الأوقات يستحيل عليهم العمل وتلبية احتياجاتهم الخاصة.

ب- بالرغم من عدم توقّر أي إحصاء، يتم ابلاغ جمعات غير حكومية عن الكثير من الانتهاكات مثل التعرض من قبل البعض بالضرب لهؤلاء الأشخاص بسبب هويتهم الجنسية.

ت- غالباً ما يتعرضون للتوقيف والتعذيب والتمييز في سوريا، وفي لبنان هم معرضون الى انتهاكات جديدة مثل حالات التوقيف التعسفي على أساس المادة 354³. في مراكز الشرطة، البعض يشكو من تعرضهم الى "الفحص الشرجي" بما ينتهك حقوقهم⁴.

³ كل مجامعة على خلاف الطبيعة يعاقب عليها بالحبس حتى سنة واحدة. " المادة 534 من قانون العقوبات اللبناني.

⁴ في العام 2012، صرح وزير العدل شكيب قرطباوي في مقابلة مع جريدة الاخبار أنه أرسل ملاحظة الى مدعي عام التمييز يطلب منه ان يضع حداً للفحوص الشرجية المطبقة.

ضحايا العنف الجنسي والتمييز الجندي (SGBV)

إن العنف الجنسي والتمييز الجندي يطال النساء كما الرجال (86% من النساء، 14% من الرجال) المعرضون للعنف الجنسي والمعنوي والاعتصاب والاستعباد⁵.... إن المشاكل الأساسية الخاصة بضحايا العنف الجنسي والتمييز الجندي التي تمت اثارها خلال الندوة هي التالية:

- أ- عدم كفاية الخدمات لمعالجة كل ضحايا العنف الجنسي والتمييز الجندي (مثلاً بعض المناطق لا يمكن الوصول اليها من قبل مقدمي الخدمات/النقص في برامج التوجيه/غياب أي خطة وطنية، الخ).
- ب- إن الزواج المبكر يطال الفتيات المراهقات اللواتي يتم تزويجهن بالقوة من راشدين. هذه الظاهرة تنتشر بشكل خاص في القرى اللبنانية حيث السكان غير مهئين للاعتراف بهذا الواقع ومحاربتة، وحيث يستقر اللاجئون لأن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لديها مكتب في المنطقة.
- ت- إن الفتيات لا يتواجدن في المدارس، إذاً هنّ أكثر عرضة للاستغلال (أنظر: الوصول الى الحقوق الأساسية).

نشاط (صحفيون، مدافعون عن حقوق الانسان)

إن الإهتمامات الخاصة للنشطاء السوريين المتواجدين حالياً في لبنان هي التالية:

- أ- هم يعيشون في خوف مستمر من القمع.
 - ب- يكونون أكثر عرضة للانتهاكات من غيرهم من اللاجئين، ويعتبرون أنه لا يمكنهم دائماً الاشتكاء لدى الاجهزة لأنهم أحياناً لا يملكون الاوراق ولأنهم يخافون من تعرّضهم الى المزيد من الانتهاكات في حال تقدّمهم بشكاوى.
 - ت- بعض النشطاء من سوريا يخافون من تداعيات الحرب السورية في لبنان (يخافون من الأجهزة الأمنية، حزب الله، حركة أمل، جبهة النصرة...).
- تمت الإشارة خلال الندوة بشكل مختصر الى مجموعات ضعيفة أخرى مثل ذوي الاحتياجات الخاصة والاطفال المفروض عليهم أن يعملوا لإعالة عائلاتهم واللاجئين العراقيين من سوريا والسوريين الذين كانوا يعيشون في لبنان قبل الازمة.

⁵ معلومة اعطيت خلال الندوة من قبل السيدة غيدا عناني، ممثلة أبعاد.

توصيات

1. توصيات موجهة إلى السلطات اللبنانية

على المستوى السياسي:

- على السلطات اللبنانية أن تعترف باللاجئين من سوريا على أنهم لاجئين يتمتعون بكافة الحقوق المعترف بها من قبل المجتمع الدولي والعائدة لصفة اللاجئ.
- على السلطات اللبنانية، أن تضع فوراً حداً لكافة خطابات الكراهية تجاه اللاجئين القادمين من سوريا، ونبذ كل معلومة محرّفة يتم نشرها حول هذا الموضوع، بشكل علني.
- على السلطات اللبنانية أن تستمر في بقاء الحدود اللبنانية مفتوحة لكافة الاشخاص الذين يبحثون عن حماية، بمن فيهم اللاجئين الفلسطينيين من سوريا.
- ينبغي انجاز مذكرة تفاهم جديدة بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووزارة الداخلية اللبنانية بحيث يتمكن كل طالبي اللجوء واللاجئين على الاراضي اللبنانية التمتع بوضع قانوني.

على المستوى التشريعي:

- على المجلس النيابي اللبناني المصادقة على اتفاقية جنيف للعام 1951 المتعلقة باللاجئين.
- يجب ابطال القوانين والانظمة التمييزية تجاه الفلسطينيين في لبنان.
- يجب مناقشة مسألة تحسين الرقابة الحكومية لضمان أرباب العمل احترام قانون العمل اللبناني (بالأخص الحد الأدنى للأجور) من أجل ابقاء العمال اللبنانيين في أماكن عملهم وتجنب الاستغلال.
- على المجلس النيابي اللبناني ابطال المادة 534 التي تستعمل أحياناً من قبل السلطة القضائية لمعاينة المثلية.

على المستوى التنفيذي:

- على وزارة الداخلية أن تضع حداً لمنع التجول المفروض من قبل بعض البلديات على اللاجئين من سوريا.
- على مأموري الاحوال الشخصية أن يقوموا بتسجيل الولادات والزيجات مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية المتعلقة بهذا الموضوع والتي تراعي عدم حيازة اللاجئين لمستنداتهم وعدم امكانية اللجوء الى سفارتهم دائماً للحصول على هذه الأوراق.

- يجب أن تتلقى الأجهزة الأمنية من قبل وزاراتهم الأمر بوضع حد نهائي ومباشر لحالات التوقيف والاحتجاز التي يتعرض لها طالبي اللجوء واللاجئين لكونهم يفتقدون الوضعية القانونية.
- على الأمن العام أن يتوقف عن الإيعاز الى بعض اللاجئين بترك البلاد، والعمل على توفير المستندات الملائمة لهم من أجل تحاشي اقامتهم في نشاطات إجرامية قد يرتكبونها بهدف تأمين العيش.
- على السلطات اللبنانية أن تعيد النظر بكلفة تجديد بطاقات الإقامة للاجئين من سوريا باعتبار أن غالبية هؤلاء غير قادرين على دفع الـ\$200 المفروضة.
- على السلطات اللبنانية أن توزع الى الأجهزة الأمنية بالتحقيق في العنف والتمييز الممارس تجاه اللاجئين بشكل نمطي.
- على السلطات اللبنانية أن تعطي الأمر للأجهزة الأمنية بوضع حدًا مباشراً للفحوص الشرجية" التي تُجرى في مراكز الشرطة بهدف تحديد الميل الجنسي للأشخاص، كون ذلك يمثل انتهاكاً للكرامة الانسانية.
- على وزارة العمل في لبنان أن تكشف وتعاقب أرباب العمل الذين يقومون بصرف عمّالهم اللبنانيين أو الأجانب الاعتياديين بهدف استخدام لاجئين لأن أجورهم هي أكثر انخفاضاً.

II. توصيات موجّهة الى وكالات الامم المتحدة و شركائها و المجتمع الدولي

- يجب على وكالات الأمم المتحدة وشركائها تطوير امكانياتهم لتحديد أكثر الفئات ضعفاً بين اللاجئين السوريين وتقديم العون لهم
- يجب على وكالات الأمم المتحدة وشركائها أن تستمر في تعزيز الاندماج الاجتماعي من خلال نشاطات المساعدة التي يستفيد منها في نفس الوقت المجتمع اللبناني المضيف واللاجئين من أجل وضع حد للتمييز الذي يُمارس تجاه اللاجئين.
- يجب على وكالات الأمم المتحدة وشركائها أن تعزز التنسيق في ما بينها والتأكد من أن توزيع المساعدة يتم بطريقة عادلة.
- على وكالات الأمم المتحدة وشركائها العمل على تثقيف المجتمع على ثقافة حقوق الانسان، مع إغارة انتباه خاص لمجموعات المثليين والمتحولين جنسياً وضحايا العنف الجنسي والجندري، والفلسطينيين، والتعريف باللاجئين (اللاجئون لا يغادرون بلادهم بملء ارادتهم).
- على المجتمع الدولي ان يعزز تمويل الوكالات حتى لا يضطر اللاجئون الى العمل بطريقة غير شرعية في لبنان من أجل تأمين عيشهم.
- على المجتمع الدولي أن يعمل على التأكد من توفير حلول إقامة مستدامة للاجئين الاكثر ضعفاً.
- على المجتمع الدولي ان يعمل على تطوير فرص منح تعليم للطلاب اللاجئين الذين اضطروا الى توقيف دراساتهم بسبب الحرب.

متحدثون في المؤتمر

ممثلو الدولة:

الجنرال بيار سالم – ممثل وزارة الداخلية.

السيد أندري أساس – ممثل وزارة الاعلام.

السيد عبد الناصر العلي – ممثل لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني.

ممثلو الوكالات الدولية:

السيدة آن ديسمور – المديرية المحلية لوكالة الاونروا UNRWA

على اثر النزاع العربي الاسرائيلي في العام 1948، تم انشاء مكتب الأمم المتحدة لاجثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الاوسط (UNRWA) بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 (IV) الصادر بتاريخ 8 كانون الأول من العام 1948، بهدف القيام بتنفيذ برامج الاجاثة المباشرة والتشغيل لصالح اللاجئين الفلسطينيين.⁶

السيدة اينّا غلادكوبا – المديرية الرئيسية المسؤولة عن الحماية في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR

أنشئ مكتب المفوض السامي التابع للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتاريخ 14 كانون الاول من العام 1950 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولاية الوكالة هي ادارة وتنظيم النشاط الدولي الهادف الى حماية اللاجئين وحلّ مشاكلهم في العالم اجمع.⁷

ممثلو المنظمات الاجنبية:

السيد نديم حوري – المدير المحلي لمنظمة هيومن رايتس ووتش HRW

هيومن رايتس ووتش، منظمة تدافع عن حقوق الناس فس جميع أنحاء العالم. تعمل على تقصي الانتهاكات وكشفها على نطاق واسع، كما تقوم بالضغط على أصحاب القرار لإحترام الحقوق الانسانية وتأمين العدالة. هيومن رايتس

⁶ <http://www.unrwa.org/who-we-are>

⁷ <http://www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc271c5.html>

واتش هي منظمة دولية مستقلة تعمل كجزء من حركة عالمية لدعم الكرامة الانسانية وتعزيز قضية الدفاع عن الحقوق الانسانية للجميع.

السيدة نيأم ميرناغان - مديرة المجلس النرويجي للاجئين (NRC)

يعمل المجلس النرويجي للاجئين على تكريس وحماية حقوق الاشخاص الذين اجبروا على الهرب من بلادهم او بيوتهم في البلد عينه. هو المنظمة النرويجية الوحيدة المتخصصة في الجهود الدولية لصالح هذه المجموعة المحددة⁸.

السيد هايد هايد - ممثل مؤسسة هينرش بل - مكتب الشرق الأوسط Heinrich Boll Stiftung – Middle East Office

نشر الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، اخذ اجراءات من اجل منع تدمير النظام البيئي العالمي ونشر العدالة بين النساء والرجال وتأمين السلام من خلال الوقاية من النزاعات في أماكن الازمات والدفاع عن حرية الاشخاص ضد انتهاكات سلطة الدولة والقوى الاقتصادية - هذه هي الأهداف التي اسست افكار ونشاطات مؤسسة هينرش بل⁹.

ممثلو المنظمات المحلية في لبنان:

السيدة غيدا عناني - مديرة ابعاد ABAAD

أبعاد - مركز موارد من اجل المساواة الجندرية، هو منظمة مدنية لا تبغي الربح وغير سياسية وغير دينية، تأسست في حزيران من العام 2011 بهدف نشر تطوير اجتماعي واقتصادي مستدام في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بواسطة المساواة والحماية و تعزيز استقلالية المجموعات المهمشة، خاصة النساء¹⁰.

السيد برتو ماسكو - مدير برود لبيانون Proud Lebanon

برود لبيانون Proud Lebanon هي منظمة لا تبغي الربح تعمل من اجل حماية وتعزيز استقلالية ومساواة المجموعات المهمشة من خلال نشاطات الخدمات الجماعية¹¹.

السيد وديع الاسمر - مدير عام المركز اللبناني لحقوق الانسان CLDH

المركز اللبناني لحقوق الانسان هو منظمة لبنانية للدفاع عن حقوق الانسان، هي غير سياسية ومستقلة ولا تبغي الربح، مركزها بيروت. يراقب المركز واقع حقوق الانسان في لبنان ويناهض ضد حالات الاختفاء القسري والافلات من العقاب والتوقيف التعسفي والعنصرية ويعمل على اعادة تأهيل ضحايا التعذيب¹².

⁸ <https://www.nrc.no/?aid=9160690>

⁹ <https://www.boell.de/en/foundation/foundation>

¹⁰ <http://www.abaadmena.org/>

¹¹ <https://www.facebook.com/ProudLebanon/info>

¹² <http://www.cldh-lebanon.org/arabic/tryf-almrkz-allbnany-lhqwq-alansan-i>

السيد جورج غالي - مدير برامج في مؤسسة ألف ALEF

تسعى ألف الى تمثين احترام وتكريس حقوق الانسان باعتبار انها حجر الزاوية في التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. من خلال اعتماد مقاربة شاملة في مراقبة وحماية وتطوير حقوق الانسان، تسعى ألف الى استكمال ومحورة كافة الجهود باتجاه تحقيق تأثير معتبر لحقوق الانسان وتحقيق أمن مستدام¹³.

السيد غسان عبد الله - مدير المنظمة الفلسطينية لحقوق الانسان

ان المنظمة الفلسطينية لحقوق الانسان هي منظمة غير حكومية للدفاع عن الانسان، مستقلة وغير تابعة لأي فريق ولا تبغي الربح، أنشئت بمبادرة خاصة. تأسست في العام 1997 ومركزها في مخيم مار الياس للاجئين في بيروت، تم تسجيلها في لبنان تحت الرقم 36/أ.د.. تتفرغ المنظمة للعمل على نشر وحماية والدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وفي منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا¹⁴.

السيد أيمن مهنا - مدير مؤسسة سمير قصير

مؤسسة سمير قصير هي منظمة لا تبغي الربح، تعمل في المجتمع المدني وفي الدوائر الثقافية من أجل نشر ثقافة الديمقراطية في لبنان وفي العالم العربي وتشجيع المواهب الجديدة في الصحافة الحرة وبناء حركة لصالح التجديد الثقافي والديموقراطي والعلماني.

¹³ <http://www.alefliban.org/>

¹⁴ <http://www.palhumanrights.org/aboutus.html>